جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

ملخص محاضرات تحليل السياسة الخارجية

موجه لطلبة السنة ثالثة ليسانس، تخصص علاقات دولية

إعداد:

الأستاذة: د.صورية شريف

المحاور:

مقدمة

1- المحور الأول: السياسة الخارجية: مدخل عام
2- المحور الثاني: عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.
3- المحور الثالث: الأجهزة التي تتولى رسم وتنفيذ السياسة الخارجية
4- المحور الرابع: محددات السياسة الخارجية
5- المحور الخامس: أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية
6- المحور السادس : المقاربات النظرية للسياسة الخارجية.
7- المحور السابع: تحليل السياسة الخارجية ونظريات العلاقات الدولية

مقدمة:

تعتبر السياسة الخارجية من أهم أدوات الدولة للتفاعل مع بيئتها الدولية، وتحقيق أهدافها الوطنية في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب ومتغير باستمرار.

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة واسعة من الأبعاد، بما في ذلك العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية، والقضايا الأمنية والاقتصادية والثقافية، تسعى هذه السياسة إلى حماية المصالح الوطنية، وتعزيز العلاقات الدولية، وبناء صورة إيجابية للدولة على الساحة الدولية

لذلك يهدف هذا المقياس إلى تقديم تحليل شامل للسياسة الخارجية للدول، وذلك من خلال دراسة الأبعاد النظرية والعملية لهذه السياسة. وسوف نتناول في هذا المقياس الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية، والعوامل المؤثرة في صياغتها، والأدوات المستخدمة في تنفيذها، ومؤسسات صنع القرار فيها، الاطر النظرية التي تحكمها وتؤطرها بالإضافة إلى تقييم أداء هذه السياسة في تحقيق أهدافها، وتحديد التحديات والفرص التي تواجهها في المستقبل".

أهداف المقياس:

يهدف مقياس تحليل السياسة الخارجية إلى تزويد الطلاب بمهارات ومعارف تمكنهم من فهم وتقييم سلوك الدول في العلاقات الدولية. ويمكن تلخيص أهداف هذا المقياس في النقاط التالية:

- **فهم أعمق للسياسة الدولية:** يسعى المقياس إلى مساعدة الطلاب على فهم الأسباب والدوافع وراء القرارات التي تتخذها الدول في تعاملاتها مع بعضها البعض.
- **تحليل نقدي للقرارات:** يهدف المقياس إلى تدريب الطلاب على تحليل القرارات السياسية الخارجية بشكل منهجي، وتقييم مدى فعاليتها وآثارها.
- **تطوير مهارات التفكير النقدي:** يشجع المقياس الطلاب على استخدام التفكير النقدي لتحليل المعلومات والبيانات، وتقييم الحجج المختلفة، وبناء آراءهم الخاصة.
- **البحث في القضايا الدولية:** يزود المقياس الطلاب بالأدوات اللازمة للبحث في القضايا الدولية المعاصرة، وتحليل الأحداث الجارية من منظور نظري.

ببساطة، الهدف من هذا المقياس هو تخريج طلاب قادرين على:

- فهم العلاقات المعقدة بين الدول.
- تقييم القرارات السياسية بشكل موضوعي.
- تحليل الأحداث الجارية في ضوء النظريات السياسية.
- المساهمة في الحوار حول القضايا الدولية.

المحاضرة الأولى: السياسة الخارجية: مدخل عام

تتطلب دراسة السياسة الخارجية فهم الظواهر الاجتماعية وتعريفها من حيث عناصرها، خصائصها، محدداتها وتداعياتها المستقبلية غير أن ذلك لا يمكن أن يتأتى دون العودة إلى الرصيد الفكري والنظري الذي تراكم عليه الحقل المعرفي

غير ان ميدان العلاقات الدولية، يعاني من صعوبة اختيار الإطار النظري والمنهجي المناسب بسبب كثرة الطروحات النظرية التي لم تحل الكثير من القضايا المتعلقة بتحديد وحدة التحليل، مستوى التحليل، المقاربات المتبعة للوصول إلى الحقائق، والمصطلحات المستعملة.

السياسة الخارجية والتي هي جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية،تأثرت بالمعضلات التي ميزت تطور المحاولات التنظيرية في العلاقات الدولية والتي انتهت بتجزئة المجال البحثي، وبداية التخصص العلمي إلى نماذج متخصصة في هذا الحقل مما مهد لإمكانية انفصالها عن العلاقات الدولية على الأقل من الناحيتين النظرية والمنهجية.

ان كثرة وتنوع المحاولات التنظيرية في السياسة الخارجية أفرزت تنوعا وتناقضا في الزوايا التي ينظر من خلالها كل طرف للسلوك الخارجي، انجر عن هذا التباين في الرؤى، تباين في المتغيرات والمصطلحات المقاربات المنهجية الموظفة في التحليل.

1- تعريف السياسة الخارجية:

تتعدد تعريفات السياسة الخارجية، فبعض التعريفات تركز على السلوكيات التي تمارسها الدولة خارج إقليمها لتحقيق أهداف معينة،مثل تعريف جيمس روزنو:"النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من اجل إقرار أو تغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم والأهداف الوطنية المحددة بدقة ».

بينما يرى آخرون أن السياسة الخارجية تتضمن جميع الأنشطة والردود التي تقوم بها الدولة في تفاعلها مع البيئة الدولية وهذا ما ذهب اليه مكغوان حيث يرى في السياسة الخارجية هي "تلك المواقف والنشاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها"

2- تطور تحليل السياسة الخارجية

المرحلة التقليدية: اقتصر التحليل على وصف السياسات الخارجية للدول الكبرى بناءً على الرصيد التاريخي للأهداف والأساليب السياسية.وكان التركيز على الدول كوحدات مسؤولة عن ممارسة السياسة الخارجية، مع اعطاء أهمية للمسائل الأمنية والعسكرية.

المرحلة الحديثة: أكدت على إمكانية تحليل السياسة الخارجية علميًا، مع التركيز على السياسات الواقعية دون التأثيرات الذاتية. بدأ التركيز على الدراسة المقارنة وتقديم نماذج علمية لفهم السياسات الخارجية.وبالتالي اصبح موضوعها دراسة متعددة الأبعاد.

مرحلة ما بعد الحداثة: ظهر التحليل المقارن كأداة لدراسة السياسة الخارجية في ظل التحولات الفكرية والهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة.

3- السياسة الخارجية ومبدا السيادة:

السيادة، التي كانت تعتبر مبدأً مقدسًا، تأسس لفكرة المساواة القانونية بين الدول واعتُبرت وسيلة لمقاومة التدخلات الأجنبية. لكن السيادة لا تعني دائمًا القوة السياسية، فقد توجد دول قانونية لكنها تفتقر إلى القوة الاقتصادية والدبلوماسية.

نماذج تحليل السياسة الخارجية

نموذج الدولة: يركز على الدولة كالوحدة الرئيسية التي تتحكم في السياسة الخارجية بناءً على مبدا السيادة.

نموذج المجتمع العالمي: يركز على تأثير الفواعل غير الحكومية، مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، على السياسة الدولية. يعتمد هذا النموذج على فكرة الاعتماد المتبادل وتداخل العوامل الداخلية والخارجية.

السياسة الخارجية والعولمة: تفاعل متشابك

العولمة هي عملية تزايد الترابط والتكامل بين مختلف المجتمعات والشعوب حول العالم، وهي تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية .**السياسة الخارجية** للدولة، من جانبها، هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

العلاقة بين السياسة الخارجية والعولمة علاقة متشابكة ومتبادلة التأثير، حيث تؤثر العولمة بشكل كبير على صياغة السياسات الخارجية للدول، وتؤثر السياسة الخارجية بدورها على شكل ووتيرة العولمة.

أبرز تأثيرات العولمة على السياسة الخارجية

- **زيادة التفاعلات الدولية** :أدت العولمة إلى زيادة التفاعلات بين الدول في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، مما يتطلب من الدول صياغة سياسات خارجية أكثر تعقيدًا وديناميكية.
- **ظهور قضايا عالمية مشتركة** :مثل التغير المناخي، الإرهاب، والجريمة المنظمة، تتطلب هذه القضايا تعاونًا دوليًا واسعًا، مما يدفع الدول إلى التنسيق والتعاون في سياساتها الخارجية.
- **تعددية الأقطاب** :أدت العولمة إلى تراجع هيمنة القوى العظمى وظهور قوى اقتصادية وسياسية جديدة، مما يتطلب من الدول إعادة تقييم تحالفاتها ومصالحها.
- **تزايد دور المنظمات الدولية** :اكتسبت المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية نفوذًا أكبر في صياغة السياسات الدولية، مما يحد من حرية الحركة للدول في اتخاذ قراراتها.
- **أهمية الرأي العام العالمي** :أصبح الرأي العام العالمي يلعب دورًا أكبر في تشكيل السياسات الخارجية للدول، مما يضطر الدول إلى مراعاة القيم والمبادئ الدولية في سياستها الخارجية.

تأثير السياسة الخارجية على العولمة

- **تعزيز التعاون الدولي** :يمكن للسياسات الخارجية التي تركز على التعاون والتنسيق الدولي أن تساهم في تعزيز العولمة وتسريع وتيرتها.
- **عرقلة العولمة** :يمكن للسياسات الخارجية الحمائية والانعزالية أن تعرقل عملية العولمة وتؤدي إلى تراجع التعاون الدولي.
- **تشكيل قواعد اللعبة** :تلعب الدول الكبرى دورًا حاسمًا في صياغة قواعد اللعبة في النظام الدولي، مما يؤثر بشكل كبير على مسار العولمة.

تحديات تواجه السياسة الخارجية في ظل العولمة

- **التوفيق بين المصالح الوطنية والمصالح العالمية** :تواجه الدول صعوبة في التوفيق بين مصالحها الوطنية ومصالح المجتمع الدولي، خاصة في ظل القضايا العالمية المشتركة.
- **التعامل مع التنوع الثقافي** :يتطلب التعامل مع التنوع الثقافي الكبير في العالم صياغة سياسات خارجية حساسة ومراعية للاختلافات الثقافية.
- **مكافحة التهديدات غير التقليدية** :مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والتغير المناخي، تتطلب هذه التهديدات استجابات دولية متكاملة ومتعددة الأوجه.

ختامًا، العولمة والسياسة الخارجية مرتبطتان ارتباطًا وثيقًا، وتشكلان تحديات وفرصًا جديدة للدول. فهم هذه العلاقة وتأثيراتها المتبادلة أمر ضروري لصياغة سياسات خارجية فعالة وناجحة في عالم متغير ومترابط.

4- العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية

يتداخل كلا النوعين من السياسات بشكل كبير، حيث تؤثر السياسة الداخلية على السلوك الخارجي، كما أن الظروف الدولية قد تؤثر على السياسة الداخلية.

لكنهما يختلفان في:

1- السياسة الداخلية تهدف لتحقيق أهداف داخل المجتمع، بينما السياسة الخارجية تركز على تحقيق أهداف خارج الحدود الوطنية.

2- المكونات الذاتية للسياسة الخارجية: يؤكد جيمس روزنو على ان السياسة الخارجية تتميز بمجموعة من المكونات الذاتية التي تميزها عن غيرها من السياسات الداخلية، واهم تلك المكونات هي الدوافع والأدوار والأنماط وذلك على المستويين الجماهيري والرسمي، حيث يرى روزنو ان جوهر الاختلاف يكمن في أن السياسة الداخلية تمس توزيع الموارد الاجتماعية بشكل مباشر، أما السياسة الخارجية فإنها لا تمس هذا التوزيع بشكل مباشر

3- عدم يقينية السياسة الخارجية: السياسة الخارجية تتميز بقدر كبير من عدم اليقين مقارنة بالسياسة الداخلية نظرا لصعوبة الحصول على المعلومات الكافية حول أي واقعة تقع في المحيط الدولي، مما يصعب اختيار بديل معين للتعامل مع هذا الظرف، إضافة إلى عناصر المفاجأة (التغيير السريع).

التمييز بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

السياسة الخارجية هي التوجهات العامة للوحدة الدولية اتجاه العالم الخارجي، بينما العلاقات الدولية هي مجموع التفاعلات التي تحدث بين مختلف الوحدات الدولية. ويعرفها قاموس Oxford على أنها: « حقل أو مادة تعليمية تجمع عددا من حقول المعرفة: السياسية ، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية... وغيرها بغية دراسة وفهم تفاعلات النظام الدولي بما فيه العلاقات بين الدول"

المحاضرة الثانية: عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية

تُعنى عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بدراسة كيفية تفاعل الدول مع المتغيرات الدولية التي تفرزها البيئة الخارجية. وتعكس هذه العملية العوامل المؤثرة على صانعي القرار، واتجاهات الدول والوسائل المستخدمة للدفاع عن مصالحها.

تعريف عملية اتخاذ القرار:

هي سلسلة من الخطوات والاعتبارات التي تتبعها المؤسسات المسؤولة عن السياسة الخارجية لاختيار أنسب البدائل لتحقيق أهداف محددة. وتتميز عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بعدم اليقين بسبب التغيرات السريعة في البيئة الدولية، مما يؤدي أحيانًا إلى تباين وجهات النظر بين الأطراف المختلفة

عناصر عملية اتخاذ القرار:

1- عملية جماعية متكاملة: اتخاذ القرار يعتمد على التفاعل والتشاور بين مختلف الجهات.

2- جمع وتحليل المعلومات: يتم جمع الحقائق وتحليلها ومناقشتها بدقة.

3- تقييم البدائل: الاستقرار على بديل معين يتم بعد دراسة متأنية لجميع الخيارات المتاحة.

معوقات اتخاذ القرار:

- تعدد الأطراف المؤثرة.
- سرعة التغيرات في البيئة الدولية.
- قلة المعلومات وصعوبة الحصول عليها.
- الضغوط النفسية، خاصة أثناء الأزمات.

مراحل عملية اتخاذ القرار:

1. **مرحلة ما قبل القرار**: تعتمد على جمع وتحليل المعلومات حول القضية أو الموقف المطروح، وتشمل النقاشات والمداولات.

2. **مرحلة اتخاذ القرار**: يتم فيها اختيار البديل المناسب من بين عدة خيارات، وهي عملية تتسم بالتوازنات السياسية والتشاور بين المؤسسات.

3. **تنفيذ القرار**: يعتمد التنفيذ على الموارد والإمكانات المتاحة، وقد تواجه هذه المرحلة صعوبات تعيق التنفيذ.

تأثير البيئة على اتخاذ القرار:

- **العوامل الداخلية**: القرارات تُتخذ من قِبل أفراد أو مجموعات، سواء داخل تنظيمات رسمية أو غير رسمية، ويؤثر عليهم أحيانًا ضغط المصالح الشخصية.

- **العوامل البيروقراطية**: المؤسسات تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة وتعمل وفق ضوابط معينة.

- **العوامل الخارجية**: تشمل متغيرات وضغوط البيئة الدولية التي لا يمكن تجاهلها عند صياغة القرارات.

الاختلاف بين الأنظمة الديمقراطية والتسلطية في درجة الكفاءة في رسم السياسة الخارجية:

- الأنظمة التسلطية:

- تُتخذ القرارات بسرية وسرعة، مع ضعف تأثير الرأي العام.
- ضعف المعارضة وقلة المساومات تسهل عملية اتخاذ القرار.

- الأنظمة الديمقراطية:

- أكثر تكيفًا ومرونة مع التغيرات الدولية.
- تتسم بالشفافية والمشاركة الواسعة في صنع القرار.
- القرارات مدروسة بسبب تأثير الهيئات التشريعية، مما يجعلها أكثر حذرًا وأقل مفاجأة.

المحاضرة الثالثة: الأجهزة التي تتولى رسم وتنفيذ السياسة الخارجية

"إن السياسة الخارجية للدولة ليست قرارًا فرديًا، بل هي نتاج تفاعل معقد بين مجموعة من الأجهزة الحكومية والمؤسسات الأخرى. كل جهاز من هذه الأجهزة يلعب دورًا محوريًا في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، ولكل منها صلاحيات ومسؤوليات محددة".

1- الدور الذي تمارسه السلطة التشريعية في رسم السياسة الخارجية:

- البرلمانات تلعب دوراً مهماً في الديمقراطيات التعددية في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، بينما في الأنظمة الشمولية يقتصر دورها على المراقبة الرمزية.

- في الديمقراطيات الغربية، يتفاوت دور البرلمان حسب الهيكل الدستوري ، ففي حين يبدو في بعض الأنظمة انه يضمن دورا مؤثرا وبارزا في الشؤون الخارجية، فان مكانة هذه المؤسسة قد يكتنفها الغموض بفعل عوائق بنيوية. مثلا في الولايات المتحدة، هناك صراع ظاهر بين الكونغرس والرئيس في قضايا السياسة الخارجية مثل التدخل العسكري.

- أدوات البرلمان تشمل المعارضة لسياسات الحكومة، رفض تخصيص الأموال، والمصادقة على المعاهدات الدولية.

- في بعض الحالات، قد يكون البرلمان هو المسؤول عن اتخاذ القرار، مثل إعلان الحرب أو توقيع اتفاقيات السلام،

2. الدور الذي تلعبه السلطة التنفيذية في رسم السياسة الخارجية:

- السلطة التنفيذية هي الجهة الرئيسة في صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية، وتضم الرئيس، وزير الخارجية، والوكالات المختصة.

- في الأنظمة الشمولية، تهيمن السلطة التنفيذية على السياسة الخارجية بسبب تعقيد المسائل الدولية.

- بالرغم من أن الرئيس هو المسؤول الرسمي، يتم تفويض السلطة الفعلية لوزارة الخارجية، التي تقود الأنشطة الدبلوماسية والإدارية.

3. المؤسسة العسكرية ودورها في رسم السياسة الخارجية:

- المؤسسات العسكرية تساهم أيضاً في رسم السياسة الخارجية، خصوصاً في الأوقات التي تتعلق بالقضايا العسكرية.

- في الأنظمة الشمولية، تميل القوات العسكرية إلى الهيمنة على السياسة الخارجية، بينما في الديمقراطيات يتم تعزيز سيطرة المجتمع المدني على الجيش.

- زيادة دور المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية يرتبط بالأزمات العسكرية أو التوسع العسكري.

- من جهة أخرى ظهور المركب الصناعي العسكري، افرز علاقات ومصلحة قوية بين قادة عسكريين، رؤساء مؤسسات ومسؤولين سياسيين، وهذا زاد من قوة المؤسسة العسكرية، وأصبحت من اقوى اللوبيات المؤثرة في التوجهات العامة للسياسة الخارجية للدول المصدرة للأسلحة.

- تزداد أهمية المؤسسات العسكرية في رسم السياسة الخارجية في نشاطها الاستخبارات والدعائي، التجسس...وقد أثبتت التجارب ان مصالح المخابرات قد تنجح في تحقيق أهداف في السياسة الخارجية قد تعجز وسائل أخرى في تحقيقها

4. الأجهزة الثانوية:

- هناك مجموعة متنوعة من الأجهزة الأخرى التي يمكن ان تساهم في توجهات السياسة الخارجية بطرق غير مباشرة، ومنها المؤسسات الاقتصادية، وضغطها على مجال السياسة الخارجية، بطرق أخلاقية وغير أخلاقية (القضايا الاقتصادية والتجارية)

- في دول العالم الثالث، يكون تأثير الرأي العام محدوداً بسبب سيطرة النخب الحاكمة.

- أخيرا فان دور العلماء والمثقفين والاعتماد على الخبرة العلمية والرصيد المعرفي للجامعات ومراكز البحث(الاستشارة).

المحاضرة الرابعة: محددات السياسة الخارجية

السياسة الخارجية للدولة ليست مجرد مجموعة من القرارات العشوائية، بل هي انعكاس لواقع معقد يتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. هذه العوامل، التي تُعرف بالمحددات، تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة.

1. المحددات الداخلية:

- المحدد الجغرافي:

- يشمل عمق وامتداد الدولة، الموقع الجيوسياسي، والعوازل الطبيعية التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية.

- نظريات مثل نظرية "القوة البحرية" لألفريد ماهان، نظرية "القلب الجغرافي" لماكيندر، نظرية سبيكمان ، تفسر كيف أن المواقع الجغرافية والموارد الطبيعية تؤثر في القوة السياسية للدول.

- المحدد البشري:

- يعتبر العامل البشري من اهم المتغيرات المحددة للسياسة الخارجية، لان عدد السكان ونوعيتهم لها دور مؤثر في بناء قوة الدولة. تاريخيا لعب العنصر البشري دورا في توليد المؤسسة العسكرية التي اعتمدت على الجيوش الضخمة،

- أما من الناحية الاقتصادية، فان حجم السكان له أهمية خاصة لأنه قد يكون من اهم العوامل التي تدفع الدول المنتجة إلى الاعتماد على الحجم السكاني الكبير لتصريف السلع والمنتجات، وهو وضع يوفر لها قدرة اكبر على المساومة في المفاوضات، وقد تستخدمها كورقة ضغط اذا أقدمت بعض الدول على اتباع سياسات تتضمن إضرارا بمصالح الدول. (الهند، الصين).

- في الدراسات المعاصرة لم يعد العامل السكاني من حيث الكثرة أو القلة معيارا للقوة أو الضعف، بل لابد من تحديد القوة بمقاييس موضوعية كالوعي الوطني، التجانس السكاني، والتعليم.

- المحددات الاقتصادية:

- تتباين النظريات حول دور الاقتصاد في رسم السياسة الخارجية، مع وجود نظريات راديكالية تؤكد أن الاقتصاد يحرك السياسة الخارجية كنظرية افلاطون، النظرية الماركسية، روستو ولينين، ونظريات محافظة تركز على الاعتماد الاقتصادي المتبادل، كوسيلة للإقلال من الصراعات الدولية، فقد تصور الوظيفيون والوظيفين الجدد ان هذا العامل (الاعتماد الاقتصادي المتبادل) سيدفع بصانع القرار في الدول إلى استبدال ولاءاتهم الوطنية بولاءات اكثر عالمية واكثر اتساعا. وهو امر يساعد على تطوير وإيجاد أنماط مشتركة لتحليل المشكلة وحل الخلافات بين مختلف الشركاء الاقتصاديين على أساس الاهتمام بالمصالح المشتركة بين الدول.

- **تأثير الموارد الاقتصادية على قدرة الدولة على ممارسة سياسة خارجية نشطة وفعالة:**

تتبع الدول الكبرى والمتقدمة سياسات خارجية نشيطة وتشارك في جميع القضايا المثارة في النظام الدولي على عكس الدول الصغرى أو المتخلفة، وذلك راجع إلى ندرة المهارات والموارد بينما تنزع الدول الصغرى إلى اتباع سياسات غير مكلفة نسبيا، وتفضل اتباع سياسات خارجية مشتركة، والتعاون مع بقية الدول في اطار علاقاتها الدولية حيث تتمكن من الاتصال بأكبر عدد ممكن من الدول باقل التكاليف، كما توفر لها منبرا عالميا لإيضاح وجهات نظرها .

- تركز الدول الصغرى بشكل كبير على القضايا الاقتصادية في سياساتها الخارجية
- الدول الكبرى أو المتقدمة توجه سياساتها الخارجية إلى عدد كبير من الوحدات الدولية عكس الدول الصغرى التي تحصرها في منطقة إقليمها الجغرافي المباشر.

- **المحددات الاجتماعية:**

المشكلات الاجتماعية وتأثيرها على السياسة الخارجية

- **الترابط المعقد** :العلاقة بين المشكلات الاجتماعية والصراع الخارجي ليست بسيطة، بل تتأثر بعوامل متعددة مثل طبيعة النظام السياسي، وشدة الصراع الداخلي، وقدرة النخب على التحكم في الوضع.
- **نظرية "المهرب الخارجي** :"تفترض هذه النظرية أن الحكومات قد تحاول تحويل الانتباه عن المشاكل الداخلية من خلال خلق أزمات خارجية، لكن هذه النظرية ليست صحيحة دائماً.
- **تأثير النخب** :دور النخب الحاكمة في توجيه السياسة الخارجية حاسم. قد تسعى النخب إلى استغلال الصراعات الخارجية لتحقيق مكاسب سياسية داخلية، أو قد تتجنب الصراعات الخارجية لحماية استقرار النظام.
- **تأثير القوى الخارجية** :التدخلات الخارجية يمكن أن تؤجج الصراعات الداخلية وتزيد من تعقيد العلاقات الدولية.

المكونات الاجتماعية المؤثرة على السياسة الخارجية

- **النخب السياسية** :تلعب النخب السياسية دوراً حاسماً في صياغة السياسة الخارجية. تختلف تأثيرات النخب باختلاف تركيبها وتوجهاتها.
- **الطبقات الاجتماعية** :تسعى الطبقات الاجتماعية ذات النفوذ إلى التأثير على السياسة الخارجية لتحقيق مصالحها الخاصة.
- **جماعات المصالح** :تعمل جماعات المصالح على الضغط على صانعي القرار لتبني سياسات تخدم مصالحها.

النقاط الرئيسية التي يجب تذكرها

- **التفاعل المعقد** :العوامل الاجتماعية تتفاعل مع عوامل أخرى مثل الاقتصادية والعسكرية والثقافية لتشكل السياسة الخارجية.
- **عدم وجود نموذج واحد** :لا يوجد نموذج واحد ينطبق على جميع الدول، فكل دولة لها خصوصياتها وتاريخها الذي يشكل سياستها الخارجية.
- **الأهمية الاستراتيجية** :فهم المحددات الاجتماعية يساعد في فهم أسباب اتخاذ الدول للقرارات السياسية الخارجية.

بشكل عام، يمكن القول إن المشكلات الاجتماعية والنخب والطبقات وجماعات المصالح تلعب دوراً حاسماً في تشكيل السياسة الخارجية للدول. فهم هذه العوامل يساعد على تحليل وتوقع سلوك الدول في العلاقات الدولية.

المحددات الخارجية المؤثرة في رسم السياسة الخارجية

تُعتبر السياسة الخارجية للدولة انعكاساً لتفاعلها مع البيئة الدولية المعقدة والمتغيرة باستمرار. لذلك، فإن رسم السياسة الخارجية لا يخلو من تأثيرات خارجية عديدة ومتداخلة. هذه التأثيرات يمكن تصنيفها ضمن مجموعة من المحددات الخارجية التي تشكل الإطار العام الذي تتحرك فيه الدولة في سياستها الخارجية.

أبرز المحددات الخارجية المؤثرة في رسم السياسة الخارجية:

أن السياسة الخارجية للدولة ليست مستقلة عن البيئة الدولية المحيطة بها، بل تتأثر بمجموعة من العوامل الخارجية المتداخلة والتي يمكن تصنيفها ضمن مجموعة من المحددات.

1. **الوحدات الدولية:**
   - **عدد الوحدات** :يؤثر عدد الدول في النظام الدولي على استقراره وتفاعلات الدول مع بعضها. زيادة عدد الدول قد تزيد من التعاون وتكوين التحالفات، بينما قد تزيد أيضاً من الصراعات.
   - **تأثير عدد الوحدات على الدول الصغرى** :الدول الصغرى تتأثر بشكل كبير بعدد الوحدات، خاصة في حقها في التصويت بالمنظمات الدولية.
2. **البنية الدولية:**
   - **توزيع القوى** :يشير إلى كيفية توزيع الموارد والقدرات بين الدول، مما يؤثر على العلاقات الدولية ويحدد نوع النظام الدولي (أحادي القطبية، ثنائي القطبية، متعدد الأقطاب.(
   - **درجة الترابط** :تعبر عن مدى التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول، وقد زادت هذه الدرجة بشكل كبير في العصر الحديث.

- **أنواع البنية** :تؤثر أنواع البنية الدولية (أحادية، ثنائية، متعددة الأقطاب) بشكل كبير على سلوك الدول وسياساتها الخارجية.

3. **التنظيم الدولي:**

- **التنظيمات الدولية** :تلعب التنظيمات الدولية دورًا في تعزيز التعاون الدولي وحل النزاعات، ولكنها قد تستخدم أيضًا كأداة لتحقيق أهداف سياسية للدول الكبرى.
- **الأطر القانونية** :توفر القواعد والقوانين الدولية إطارًا عامًا لسلوك الدول وتحد من تصرفاتها.

4. **العمليات السياسية الدولية:**

- **أنواع العمليات** :تشمل العمليات السياسية الدولية مجموعة واسعة من الأنشطة، من التعاون إلى الصراع، وتؤثر بشكل كبير على سلوك الدول .من أمثلة العمليات السياسية المؤثرة نجد توازن القوى والحرب الباردة.

أمثلة على تأثير المحددات الخارجية:

- **الحرب الباردة** :شكلت الحرب الباردة النظام الدولي وأثرت على سياسات جميع الدول.
- **الحرب على الإرهاب** :أدت أحداث 11 سبتمبر إلى تغيير جذري في السياسة الخارجية للولايات المتحدة والدول الأخرى.
- **الأزمة المالية العالمية** :أثرت الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي وأجبرت الدول على إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والخارجية.

ملاحظات:

- **التفاعل بين المحددات** :المحددات الخارجية لا تعمل بشكل منفصل، بل تتفاعل مع بعضها البعض لتشكل بيئة معقدة تؤثر على السياسة الخارجية.
- **الدور المحلي** :على الرغم من أهمية المحددات الخارجية، إلا أن العوامل الداخلية مثل النظام السياسي، الهيكل الاقتصادي، والرأي العام تلعب دوراً حاسماً في صياغة السياسة الخارجية.
- **التغير المستمر** :البيئة الدولية تتغير باستمرار، مما يستلزم من الدول تعديل سياساتها الخارجية بشكل مستمر.
- **في الختام**، إن فهم المحددات الخارجية أمر بالغ الأهمية لتحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول. هذه المحددات تتفاعل مع بعضها البعض وتتغير باستمرار، مما يجعل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية عملية معقدة ومتعددة الأوجه.

نتيجة: أن السياسة الخارجية هي نتاج تفاعل معقد بين عوامل داخلية وخارجية.

المحاضرة الخامسة: أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية

أدوات السياسة الخارجية هي مجموعة الوسائل التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها في العلاقات الدولية. وتتنوع هذه الأدوات وتتطور مع تغير الظروف الدولية.

أبرز هذه الأدوات:

1. **الأدوات الدبلوماسية:** تعتبر الدبلوماسية هي الأداة الأساسية في العلاقات الدولية، وتشمل المفاوضات، التمثيل الدبلوماسي، وإقامة العلاقات الدبلوماسية. تهدف الدبلوماسية إلى تحقيق المصالح الوطنية بطرق سلمية وحفظ السلام.
2. **الأدوات الاقتصادية:** تشمل مجموعة واسعة من الأدوات الاقتصادية مثل الرسوم الجمركية، الحصص، الحظر الاقتصادي، المعونات الاقتصادية، والاندماج الاقتصادي. تستخدم هذه الأدوات لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، مثل الضغط على الدول الأخرى أو تعزيز التعاون الاقتصادي.
3. **الأدوات العسكرية:** تشمل القوة العسكرية في جميع أشكالها، من التهديد باستخدام القوة إلى الحرب. تستخدم القوة العسكرية كرادع أو كوسيلة لحل النزاعات، ولكنها تحمل في الوقت نفسه مخاطر كبيرة.
4. **الأدوات الإعلامية والدعاية:** تلعب وسائل الإعلام والدعاية دورًا مهمًا في تشكيل الرأي العام والتأثير على السياسات الخارجية للدول. تستخدم الدول الدعاية لنشر أفكارها ومبادئها، والتأثير على الرأي العام في الدول الأخرى.

أهمية هذه الأدوات:

- **التنوع:** تتنوع الأدوات المتاحة للدول لتحقيق أهدافها، مما يتيح لها اختيار الأدوات الأنسب لكل حالة.
- **التكامل:** غالبًا ما تستخدم الدول مجموعة من الأدوات معًا لتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية.
- **التطور:** تتطور الأدوات المستخدمة في السياسة الخارجية مع تغير الظروف الدولية، مثل ظهور أدوات جديدة مثل الإنترنت والحروب الإلكترونية.

التحديات التي تواجه استخدام هذه الأدوات:

- **التكاليف:** استخدام بعض الأدوات، مثل القوة العسكرية، قد يكون مكلفًا جدًا.
- **الآثار الجانبية:** قد يؤدي استخدام بعض الأدوات إلى عواقب غير مقصودة، مثل زيادة التوتر الدولي أو زعزعة الاستقرار.

- **التفاعل مع العوامل الأخرى:** تتأثر فعالية هذه الأدوات بعوامل أخرى مثل القوة النسبية للدول، البنية الدولية، والظروف الداخلية لكل دولة.

في الختام، اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية هو قرار معقد يتطلب تقييمًا دقيقًا للمصالح الوطنية، الظروف الدولية، والتكاليف والفوائد المحتملة لكل أداة.

المحاضرة السادسة : المقاربات النظرية للسياسة الخارجية:

1. مقدمة:

- تعود محاولات تفسير السلوك الخارجي للدول إلى العهد الإغريقي، حيث سعى الفلاسفة مثل ثوسيديدس لفهم أسباب الحروب بين المدن اليونانية. اعتُبرت العوامل النفسية والنسقية أساسية في عملية اتخاذ القرار.

- بعد الحرب العالمية الثانية، تطورت مقاربات نظرية في السياسة الخارجية نتيجة للتفتيت في العلاقات الدولية، مما أدى إلى ظهور نظريات جزئية تركز على متغيرات محددة.

- شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة موجة جديدة من التنظير تهدف إلى التأثير في تشكيل الواقع الدولي، إضافة إلى تطور نظريات مثل المثالية، الواقعية، السلوكية، الليبرالية، والماركسية، التي تناولت السياسة الخارجية كجزء من العلاقات الدولية.

1. النموذج الاستراتيجي أو الرشيد:

يعد النموذج الاستراتيجي الأكثر شيوعًا لتحليل السياسة الخارجية، حيث يرى أن الدول تشكل وحدات منفصلة تسعى إلى تعظيم أهدافها في السياسة العالمية. كذلك، فان النموذج الاستراتيجي ينظر إلى وحدة صنع القرار على انها "صندوق اسود" يصعب فهم القوى السياسية الداخلية المؤثرة على خياراتها. وعليه فان هذا النموذج يفسر السياسة الخارجية في ضوء الفعل ورد الفعل، حيث يحاول الباحث تفسير كل تصرف على انه عملية حساب رشيدة لكل تصرف قام به الطرف الأخر. ويعتبر المحللون الاستراتيجيون الذين يحللون ظاهرة الردع العسكري ومنظرو المباريات، الذين يبنون نماذج أو تجارب لاختبار الحسابات الرشيدة من اهم الباحثين الذين يستعملون النموذج الاستراتيجي.

- يعتقد الباحثون أن الفاعل العقلاني هو الدولة ككل، وأن قراراتها هي استجابة استراتيجية تعتمد على تقييم البدائل المتاحة وفقًا لتكاليف وفوائد كل منها.

مزايا النموذج:

بساطته، الاقتصاد في تفسير الظواهر، واستخدامه في ألعاب الحرب والنزاعات.

عيوب النموذج:

- تركيزه على الحسابات الرشيدة التي نادرًا ما تتحقق في الواقع.
- تجاهله للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية.
- الافتراض أن ما يعد عقلانيًا لفعل ما سيكون عقلانيًا بالنسبة للأطراف الأخرى.

التطبيقات في حالات واقعية:

- تُظهر الحالات مثل أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 وسلوك القيادة العراقية في حرب الخليج الثانية كيف يمكن أن تؤدي القرارات غير العقلانية إلى فشل في السياسة الخارجية.

- يُظهر أيضًا أن ردود الفعل لا تُفسر دائمًا على أساس معايير عقلانية، وقد تكون نتيجة لظروف معينة أو استجابة لأوضاع داخلية.

نتيجة: النموذج الاستراتيجي يقدم تفسيرات مفيدة ولكن له عيوبه الواضحة، خاصة عندما يعتمد فقط على حسابات عقلانية أو يغفل التأثيرات المختلفة للعوامل الداخلية والخارجية.

2. مقاربة عملية صناعة القرار:

بعد إدراك عيوب النموذج الاستراتيجي، قدم ريتشارد سنايدر وبروك وسابين نموذجًا بديلاً لفهم صنع القرار في السياسة الخارجية. هذا النموذج يتجاوز مفهوم "الصندوق الأسود" الذي تبناه النموذج الاستراتيجي، حيث يعترف بوجود عوامل داخلية وخارجية تؤثر على خيارات السياسة الخارجية، ويحدد أهمية هذه العوامل بناءً على إدراك صناع القرار لها.

أسس المقاربة:

1- **العملية والتأثيرات**: السلوك الخارجي لا يمكن تفسيره إلا من خلال فهم عملية اتخاذ القرار، التي تتأثر بالاعتبارات الشخصية والتنظيمية. يعتمد النموذج على تحليل مراحل اتخاذ القرار من بدايته إلى نهايته.

2- **تجزئة القرار**: سنايدر يقسم عملية اتخاذ القرار إلى ثلاثة مجالات رئيسية:

. مجال التنافس: يتعلق بالدفاع عن أهداف الوحدة السياسية.

. مجال الاتصالات والمعلومات: يشمل القيم والاختيارات الممكنة خلال اتخاذ القرار.

. مجال الدوافع: يركز على الاعتبارات النفسية والشخصية لصناع القرار.

3- مستوى الظروف والإجراءات:

ينظر سنايدر إلى الدولة على أنها فاعل رئيسي في السياسة الخارجية، ولكن القضايا الخارجية تُعالج من خلال تنظيمات بيروقراطية. هذه التنظيمات، على الرغم من اختلافاتها، تؤثر في القرار النهائي، ويعتمد نجاح التفاعل بين هذه الأجهزة على العوامل الداخلية والخارجية.

4- مستوى الاعتبارات الشخصية والنفسية:

إدراك صناع القرار: سنايدر يرى أن سلوك الدولة يعكس سلوك الأفراد الذين يتحملون المسؤولية. هذه المقاربة تركز على الاعتبارات النفسية وصور الإدراك التي يحملها صناع القرار عن العالم الخارجي.

5- **التفرقة بين البيئة النفسية والعملية:** يتم التمييز بين البيئة التي يتم فيها اتخاذ القرار (النفسية) والبيئة التي يتم فيها تنفيذه (العملية). قد تكون التصورات أوسع أو أضيق من الواقع.

6 - **الدوافع**: سنايدر يفرق بين الدوافع المرجوة (التي يتم الإعلان عنها) والدوافع السببية (التي ترتبط بالاعتبارات الشخصية والسايكولوجية، ويصعب التعرف عليها).

نقد المقاربة:

- نقص التفسير الموضوعي: التركيز على الاعتبارات الشخصية والنفسية قد يحد من القدرة على تفسير السياسة الخارجية بشكل شامل وواقعي.

- إغفال السياق العام: هذه المقاربة تركز على آليات اتخاذ القرار ولا توفر تفسيرًا كافيًا للسياق العام للسياسة الخارجية، مما قد يؤدي إلى اختزال السلوك الخارجي إلى تأثيرات محدودة.

خلاصة: على الرغم من أن هذه المقاربة توفر فهماً معمقاً لعملية اتخاذ القرار، فإنها تفتقر إلى الشمولية والتفسير الموضوعي للسياق العام للسياسة الخارجية.

3.مقاربة المقارنة في السياسة الخارجية:

ظهرت مقاربة المقارنة في السياسة الخارجية في الستينيات من القرن العشرين ضمن المدرسة السلوكية. هدفها تجنب الأخطاء التي ارتكبتها المقاربات السابقة التي كانت تركز على مستوى معين للتحليل أو متغير واحد، مما جعلها بعيدة عن متطلبات النظرية العلمية.

أسباب ظهور مقاربة المقارنة:

1. التطورات الدولية: خاصة بعد حصول العديد من الدول المستعمرة على استقلالها وظهور الديمقراطية في العلاقات الدولية.

2. التطور العلمي: في الستينيات، ركزت الدراسات على السياسة الداخلية، مما دفع إلى الاهتمام بالدراسات المقارنة في السياسة الخارجية.

أسئلة المقاربة المقارنة:

- ماذا نقارن؟ السياسة الخارجية التي تتشكل عبر التفاعل بين المتغيرات الداخلية والخارجية.
- كيف نقارن؟ باستخدام المنهج التاريخي المقارن، سواء بين دولتين في فترة زمنية معينة أو بين فترة زمنية لدولة واحدة.
- لماذا نقارن؟ يهدف المقارنة إلى وصف السياسة الخارجية بدقة، التنبؤ بمستقبلها، استنتاج أفضل السياسات، وتوسيع الفهم لسياسات الدول المختلفة.

التكيف في السياسة الخارجية:

جيمس روزنو اعتبر أن السلوك الخارجي للدول قابل للتكيف وغير ثابت. تختلف طرق التكيف باختلاف الدول وأوضاعها الداخلية وضغوط البيئة الخارجية. قدم أربعة أنواع من التكيف:

1. التكيف المفروض: استجابة لضغوط بيئية خارجية.
2. التكيف العنيف: عندما تحاول الدول تغيير بيئتها الخارجية.
3. التكيف المشجع: يسمح لصناع القرار بتغيير السياسة الخارجية.
4. التكيف الواقي: يحدث في بيئات متناقضة قد تؤدي إلى انعكاسات سلبية.

التكيف الإيجابي والسلبي:

- الإيجابي: تحولات جزئية في السياسة دون تغيير أساسي في النظام السياسي.
- السلبي: تغييرات جذرية في البنية الأساسية للنظام السياسي.

المتغيرات في المقارنة:

تتم عملية المقارنة بناءً على المتغيرات المستقلة مثل حجم الدولة وطبيعة نظامها السياسي، والمتغيرات التابعة التي تشمل نتائج السياسة الخارجية. حدد روزنو خمسة متغيرات مصدرية تشمل العوامل الشخصية، الدور، النظام الحكومي، المجتمع، والبيئة الدولية.

تصنيف المتغيرات

1. **المتغيرات الشخصية:**
   - ترتبط بشكل مباشر بشخصية صانع القرار وقيمه ومعتقداته وخبرته.
   - تختلف هذه المتغيرات من شخص لآخر وتؤثر على طبيعة القرارات المتخذة.
2. **متغيرات الدور:**
   - تتعلق بالدور التاريخي والدور المتوقع من الدولة في النظام الدولي.
   - تكون هذه المتغيرات متأصلة في هوية الدولة وتاريخها.
3. **المتغيرات الحكومية:**
   - تتعلق بنظام الحكم وتركيبته الحزبية في الدولة.
   - تؤثر على طبيعة القرارات ومدى مرونتها.
4. **المتغيرات المجتمعية:**
   - تشمل كل العناصر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤثر على السياسة الخارجية.
   - مثل التوجهات الدينية، الوحدة الوطنية، والحالة الاقتصادية.
5. **المتغيرات الخارجية:**
   - تتعلق بالبيئة الدولية المحيطة بالدولة.
   - تشمل التفاعلات مع الدول الأخرى، التحالفات، والصراعات الإقليمية.

أهمية المقارنة في دراسة السياسة الخارجية

- **مقارنة الدول** :تساعد المقارنة بين دول مختلفة في تحديد العوامل المشتركة والمتباينة التي تؤثر على سياستها الخارجية.
- **مقارنة الفترات الزمنية** :مقارنة سلوك دولة واحدة في فترات زمنية مختلفة تساعد في فهم تأثير التغيرات الداخلية والخارجية على سياستها.
- **بناء النظريات** :تتيح المقارنة بناء نظريات عامة حول السياسة الخارجية من خلال تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة.

نقد مقاربة المقارنة

- **التبسيط الزائد** :قد تؤدي المقارنة إلى تبسيط الواقع المعقد للسياسة الخارجية.
- **عدم كفاية المتغيرات** :قد لا تشمل جميع المتغيرات المؤثرة على السياسة الخارجية.
- **التغيرات السريعة في النظام الدولي** :تجعل من الصعب بناء نظريات ثابتة عن السياسة الخارجية.

الخلاصة:

- **التعددية في التأثيرات** :السياسة الخارجية تتأثر بمجموعة واسعة من العوامل الداخلية والخارجية.
- **أهمية المقارنة** :المقارنة هي أداة أساسية لفهم وتفسير السياسة الخارجية.
- **التحديات** :تواجه المقارنة تحديات بسبب تعقيد الواقع السياسي وتغير المتغيرات بمرور الوقت.

4. المقاربة البيروقراطية:

تركز على تأثير المؤسسات الحكومية والإدارية في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية. تعتقد هذه المقاربة أن السياسة الخارجية تتشكل من مجموعة من الضغوطات المؤسسية والمالية والإدارية، مما يؤدي إلى منافسة بين الأجهزة البيروقراطية التي تؤثر على سلوك المؤسسات المسؤولة. رغم التغيرات التي قد تحدث في الحكومات ورؤساء الأجهزة التنفيذية، يظل البيروقراطيون ثابتين، مما يجعلهم العناصر الرئيسية في تنفيذ القرارات.

من أبرز الأفكار في هذه المقاربة، نجد نموذج السياسة البيروقراطية الذي طوره اليسون وهالبرن، حيث يدرس تأثير الروتين والمنافسة بين البيروقراطيات على السياسة الخارجية. يشير هالبرن إلى أن هذه المنافسة تؤثر بشكل كبير على سلوك الولايات المتحدة في السياسة الخارجية. كما يوضح اليسون في نموذج "**المسار التنظيمي**" أن القرارات الخارجية ليست اختيارًا مدروسًا لزعيم أو مجموعة، بل هي مخرجات للتنظيمات البيروقراطية التي تعمل وفقًا لأنماط وسلوكيات ثابتة.

نموذج "**السياسات الحكومية**" يرى أن المساومة بين مختلف الأجهزة البيروقراطية داخل الحكومة أو بينها تحدد السياسة الخارجية، حيث تُشكل هذه المساومات تحالفات وحلول توافقية تؤثر على القرار النهائي.

5.نموذج "عائلة سبروت"

يعرض العلاقة بين صانع القرار وبيئته، حيث يشير هارولد ومارغريت سبروت إلى أن صانع القرار يتفاعل مع البيئة وفقًا لإدراكه لها، وليس بناءً على الحقائق الموضوعية. يميزان بين "البيئة النفسية" (كما يدركها صانع القرار) و"البيئة الموضوعية" (كما هي مدركة موضوعيًا). يشير النموذج إلى أن نجاح أو فشل السياسة الخارجية يعتمد على مدى التطابق أو التفاوت بين البيئتين؛ فكلما زاد التطابق، زادت الفرص للنجاح. وكلما زادت الاختلافات بين البيئتين، كلما ادى ذلك إلى اتخاذ قرارات غير واقعية أو إغفال فرص حقيقية.

السبروت يرفضان استخدام التحليل السيكولوجي أو مفاهيم الحاجة والدوافع في تفسير سلوك الدولة، ويؤكدان على أهمية فهم الإدراك البيئي لصناع القرار، بالإضافة إلى أن نتائج السياسة محكومة بالواقع الموضوعي لا بالإدراك الفردي.

من خلال هذا النموذج، يُقترح أن دراسة البيئة تعد منهجًا مفيدًا لتحليل السياسة الخارجية وتقييم إمكانيات الدول، حيث تساعد في التمييز بين العوامل البيئية وتأثيرها على القرارات ونتائجها. كما يشدد الباحثان على ضرورة دمج دراسة البيئة مع فروع أخرى من المعرفة مثل الجغرافيا وعلم النفس لفهم أعمق للسلوك السياسي الدولي.

المحاضرة السابعة: السياسة الخارجية ومنظورات العلاقات الدولية

بالاضافة إلى هذه المحاولات التنظيرية التي تمثل الركائز الاساسية لحقل السياسة الخارجية، هناك مجموعة من الفرضيات والمسلمات التي تحتوي عليها الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، والتي تعالج السياسة الخارجية . فالمثالية والواقعية والسلوكية والليبرالية والماركسية تنطلق من السلوك الخارجي كاحدى المكونات الاساسية للعلاقات الدولية، ومن ثم فهي تركز على اسباب ونتائج السلوك الخارجي للدول، وهو ما يوسع دائرة التحري النظري في ميدان السياسة الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى يدفع إلى اعتبار نظريات السياسة الخارجية ونظريات العلاقات الدولية امران متلازمان ومكملان لبعضهما البعض.

1. منظور القوة والأمن:

- يعتمد هذا المنظور على الفكر الواقعي (بما في ذلك الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة)، حيث يُنظر إلى النظام الدولي على أنه فوضوي، مما يجعل الدول تسعى لتعظيم مصالحها القومية.

- يرى هذا المنظور أن سلوك السياسة الخارجية يعتمد على قدرات الدولة العسكرية والاقتصادية، وتوظيف هذه العناصر بشكل فعال لتحقيق الأمن والحفاظ على المصالح في بيئة تنافسية وغير آمنة.

- **الواقعية الجديدة**: تركز على بنية النظام الدولي وتأثيره على سلوك الدول. التفاعل بين الدول يشكل بنية دولية تحدد أفعال الدول، حيث يُعتبر الاعتماد على النفس ضروريًا لضمان الأمن.

- **النقد**:

يتمثل في أن هذه النظريات تفرط في تحليل البيئة التي يتفاعل فيها السلوك الخارجي دون الانتباه إلى كيفية حدوث هذا السلوك في بعض الحالات.

2. منظور الاعتماد المتبادل والتفاعلات العابرة للحدود:

- هذا المنظور يركز على التفاعلات بين مجموعات سياسية واقتصادية واجتماعية عبر الحدود، ويشمل النظرية الليبرالية والتعددية التي تشدد على الاعتماد المتبادل بين الدول.

- تزايد التفاعل بين الفواعل الداخلية والخارجية يؤدي إلى شبكة معقدة من المصالح المتكاملة. لذلك، لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن هذه التفاعلات.

- **الليبرالية**: كلما كانت العلاقات بين الدول أكثر قوة، كلما كانت احتمالات الحروب أقل، حيث أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي يجعل الحروب غير عقلانية.

- **التعددية**: يروج لفكرة أن الاعتماد المتبادل ونمط الحكم الديمقراطي يعززان السلام والتعاون بين الدول، مما يقلل من احتمالات التصادم والصراع.

3. منظور الهيمنة والتبعية:

- يعتمد هذا المنظور على التحليل الجدلي التاريخي ويعزز فكرة أن النظام الدولي يقوم على علاقات هيمنة من قبل القوى الكبرى على الدول الضعيفة.

- يرى الماركسيون أن السياسة الخارجية ليست سلوكًا ناتجًا عن مصالح دولة أو فرد، بل هي أداة تستخدمها الطبقات المسيطرة (مثل البرجوازية) لحماية مصالحها داخليًا وخارجيًا.

- العلاقات الدولية هي علاقة صراع دائم بين الدول، ويؤمن المنظور أن السياسة الخارجية ليست إلا انعكاسًا لهيمنة الطبقات الاجتماعية في النظام الداخلي والدولي.

- **النقد:**

يعزز هذا المنظور فكرة أن السياسة الخارجية للدول المتوسطة والصغيرة تكون في تبعية تامة للقوى المهيمنة، مما يحد من قدرتها على التأثير في الأحداث الدولية.

خلاصة

من هذه المقاربات نستخلص مايلي:

- **الاهتمام بالسلوك الخارجي** :جميع هذه النظريات تتناول السلوك الخارجي للدول كعنصر أساسي في تحليلاتها.
- **أسباب ونتائج السلوك** :تسعى هذه النظريات لفهم الأسباب التي تدفع الدول لاتخاذ قرارات معينة في سياق علاقاتها الخارجية، وكذلك نتائج هذه القرارات.
- **العلاقة التكاملية** :يشير النص إلى أن نظريات السياسة الخارجية ونظريات العلاقات الدولية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا، وأن فهم إحداهما يساعد في فهم الأخرى.

بمعنى آخر، هذه المنظورات لا تقتصر على دراسة العلاقات الدولية بشكل عام، بل تتعمق في تحليل سلوك الدول الفردية في سياق هذه العلاقات. فهي تبحث في الأسباب التي تدفع دولة ما إلى اتخاذ قرار بالتحالف مع دولة أخرى، أو الدخول في حرب، أو تبني سياسة معينة تجاه قضية دولية. فهذه المنظورات الثلاثة (القوة والأمن، الاعتماد المتبادل، الهيمنة والتبعية) تقدم رؤى متعددة لفهم السياسة الخارجية. الأول يعكس منظورًا صراعيًا من خلال القوة والتنافس، الثاني يعزز التعاون والتفاعل بين الدول، بينما الثالث يركز على علاقات الهيمنية بين القوى الكبرى والدول الضعيفة.